أزمة الصناعة في الخصخصة والقطاع الخاص

ملف خاص

الصناعات الصغيرة التى يطلق عليها البعض قاطرة التنمية تعانى من التشوه والاهمال ولاتحصل علي نصيبها مما تقدمه الحكومة سواء فيما يتعلق بدعم الصادرات لأن اصحابها لايعرفون كيفية التصدير أو برامج التحديث بل ان قانون الضرائب الجديد جاء فى غير صالحهم.. وطالب الخبراء بضرورة زيادة الدعم والمساندة المقدمة لهذا القطاع سواء فى عمليات التحديث أو توفير مواد الخام او فى التسويق.

نادر رياض

الصناعات الصغيرة لاتعرف الدعم

الضرائب والصناعات الصغيرة

ويبدأ سعيد قطب رئيس غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات حديثة بالقول ان ما يصرح به المسئولون من رعاية ومساندة للصناعات الصغيرة يخالف الواقع فى اشارة الي قانون الضرائب الجديد الذى وصفه بانه أصاب الصناعات الصغيرة فى مقتل ويهدد بتخريبها حيث انها دفعت فاتورة استفادة الصناعات الكبيرة من التخفيضات الضريبية التى جاء بها القانون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى غياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن الصناعات الصغيرة علي سبيل المثال فان الصندوق الاجتماعى فى واد والصناعات الصغيرة فى واد آخر لغياب التنسيق سواء فى ضخ القروض أو التسهيلات أو التسويق. اضاف سعيد قطب ان قطاع صناعة الجلود الذى يعمل به حوالي ٣٠٠ ألف عامل عبارة عن صناعات صغيرة ولديه امكانية استيعاب ضعف هذا العدد من العمالة اذا توافر له الدعم والمساندة والرعاية من الجهات الرسمية سواء فى شراء الماكينات أو التسويق والتمويل ولكن ما يتم على أرض الواقع خلاف ذلك بل ان هناك اجهزة بالدولة تسهم بشكل مباشر فى غلق هذه المصانع فى اشارة لهيئة الرقابة علي الصادرات والواردات بوزارة التجارة الخارجية والتي تسمح بدخول سلع مغشوشة وباقل من سعرها الحقيقي من الخارج الي السوق المحلية من احذية وحقائب واحزمة جلدية.

وطالب الدكتور نادر رياض رئيس مجلس الاعمال المصرى الالمانى بضرورة انشاء مشروعات صغيرة متكاملة لها صفة التكرار لتنظيم الانشطة المختلفة بنظام الصندوق المتكامل محددة التكلفة ومعلومة ومتوقعة العائد حتى يمكن تعميمها بالقرى كى يتحقق الاكتفاء الذاتى للقرية لتتحول الي قرية منتجة الأمر الذى يحد من البطالة ويقضي علي هجرة ابناء القرى للمدن. وعدد الدكتور نادر رياض الأهداف التى تعود من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة سواء اقتصاديا وتتمثل فى التوزيع العادل للدخل القومى وتنمية المدخرات المحلية وزيادة الطلب علي استخدام الخامات المحلية أو بشريا والمتمثل فى توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد انتاجى ورفع قدرة العمالة غير المدربة وترسيخ المفاهيم الصناعية وايجاد فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة أو لأهداف ذات توجه تكنولوجى متمثل فى توظيف المهارات الحرفية والتأهيل للتعامل مع الصناعات الاكبر كصناعة مغذية لها وأخيرا العمل علي التكامل الصناعى بمفهومه العملي التطبيقى.

تكامل صناعى

من جهة أخرى طرحت دراسة اعدها المهندس مجدي شرارة نائب رئيس الاتحاد النوعى للصناعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان «منظمات اصحاب العمل فى النهوض بالتشغيل الذاتى للمشروعات الصغيرة» عددا من المطالب والتوصيات لتحقيق التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة منها: تحديد احتياجات الصناعات الكبيرة من الصناعات الصغيرة المغذية والمكملة لها من حيث الكم والجودة ومواعيد التسليم وهذا يتطلب أن يتم توفير التصميمات والرسوم التنفيذية وتعليمات الانتاج بل قد يحتاج الأمر الي قيام المسئولين فى المصانع الكبيرة بالتفتيش والرقابة علي الجودة اثناء الانتاج وضرورة أن تشمل عمليات الابحاث والتطوير فى الشركات الكبيرة جانبا من احتياجات الصناعات الصغيرة لتطوير انتاجها ومدها بالاساليب التكنولوجية الحديثة وأن تشارك بشكل ما فى تنفيذها فى نفس الوقت يجب علي المصانع الصغيرة أن تقبل كل الاجراءات التى تتعلق بالتصميمات والرسوم التنفيذية واجراءات التفتيش والرقابة فى اطار من الفهم الصحيح لطبيعة الصناعة علي أنها الجودة المطلقة وأن تعرض قدراتها المادية والبشرية والتكنولوجية على المصانع الكبيرة دون مغالاة. وطالب شرارة بضرورة تقديم الصناعات الكبيرة الدعم المادي للصناعات الصغيرة عن طريق سدادها لدفعات مقدمة من قيمة التعاقدات التى توقفها معها وايضا شراء بعض الماكينات والخامات التى تحتاج اليها المصانع الصغيرة ويتم سداد قيمتها فى شكل منتجات كما يجب أن تعرض الصناعات الصغيرة احتياجاتها المالية الضرورية علي الصناعات الكبيرة لتستطيع بدء تنفيذ التعاقدات المبرمة معها وتوضيح كيفية السداد بطريقة فعلية وعملية. ويجب ايضا فى مجال التسويق ان تقوم المصانع الكبيرة بعد التأكد من امكانية المصانع الصغيرة علي الالتزام بتنفيذ التعاقدات طبقا للشروط والمواصفات المطلوبة أن تقوم بابرام تعاقدات طويلة الاجل معها حتى يشعر أصحاب الصناعات الصغيرة بالطمأنينة والاستقرار ويركزوا علي الانتاج كما يجب علي الصناعات الكبيرة توفير وسائل النقل اللازمة لمنتجات الصناعات الصغيرة سواء من المصانع الصغيرة الي الكبيرة أو العكس كما يجب علي الصناعات الصغيرة الالتزام بتوريد متطلبات الصناعات الكبيرة بالكميات المطلوبة والجودة والمواصفات وفى الزمن المحدد ■

التمويل المفقود

اظهر استبيان قام به اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حول المنشآت الصغيرة فى ثماني محافظات ومدن صناعية اظهر معاناة أصحاب المشروعات الصغيرة فى تمويل مشروعاتهم وأن جميع الجهات التى تعمل فى مخاطر الائتمان تهتم بالدعاية لنفسها دون تحقيق معدلات فعالة فى توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة.

واوضح الاستبيان الذى شمل ١٠٠٠ منشأة أنه بالرغم من صدور الكثير من القرارات من الوزارات المختلفة الا أن ثقافة الاهتمام برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة غائبة تماما عن معظم الجهات الحكومية ولايوجد تنسيق بين الاجهزة المختلفة فى هذا الشأن فعلي الرغم من أن القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ أعطى الكثير من المزايا والحوافز لاصحاب المشروعات الصغيرة الا أن صراعات ورغبة الاجهزة الحكومية فى الاستحواذ دون فاعلية علي عملية الاشراف علي المشروعات الصغيرة يعرقل وصول الخدمات لاصحاب هذه المشروعات.

كما اوضح الاستبيان صعوبة الحصول علي الاراضى كاملة المرافق بالمساحات الصغيرة وصعوبة تسويق المنتج.